وضع المازوت «جيد» لكن تأثيرات كبيرة لـ«الكهرباء والغاز» في كلف التشغيل

استثناء خاص للمطاعم والفنادق للحصول على المياه المعدنية من الصناعة مباشرة

مصادر لـ«الوطن»: ١٢ مليون جعبة الاحتياج السنوي صيفاً

فادي بك الشريف

أكدت مصادر في القطاع السياحي وجود تأثيرات كبيرة سببها رفع أسعار الكهرباء، للخطوط المغفاة من التقنين، على القطاع السياحي وعمل الفنادق والمنشآت السياحية على خلافها، تزامناً مع وجود تأثير كبير لوجود عقبات على صعيد تأمين مادة الغاز اللازمة لعمل مختلف المنشآت.

وأكدت المصادر أن هذا الأمر يكلف أعباءً إضافية على مختلف المنشآت، مع اضطرار العديد منها إلى تأمين الغاز الصناعي من السوق السوداء وبأسعار وصلت إلى الـ٧٠٠ ألف ليرة.

في السياق، كشفت المصادر أنه يتم تأمين المحروقات لجميع المؤسسات السياحية والفنادق والمطاعم وفق السعر المحدد من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، وذلك بشكل منتظم، مبينة أن الوضع جيد بتأمين المادة وكامل احتياجات المنشآة عبر الشركات الخاصة وبالسعر المحدد من الوزارة.

هذا وبينت المصادر أن اللجنة الاقتصادية وافقت على أن يكون توزيع المياه المعدنية للمنشآت السياحية عن طريق اتحاد غرف السياحة السورية ليصار إلى تأمين المياه المعدنية من وزارة الصناعة بدلاً من المؤسسة السورية للتجارة وذلك لتخفيف الأعباء عن المؤسسة والدور الكبير الذي تقوم به في تأمين المياه للعديد من الجهات، دون أن يكون هناك تأثير لآلية عمل المؤسسة.

> المياه في السورية للتجارة بـ١٦٥٠٠ ليرة وفي السوق بـ٢٥ ألفاً!!

وأكدت المصادر أنه من المقرر قريباً توقيع اتفاقية بين الاتحاد والوزارة، ليصار إلى تأمين موزعين في كل غرف السياحة في المحافظات، مبينة أن هذا الموضوع ومعالجته من شأنه تخفيض الأسعار، ولاسيما في فترة الصيف في ظل صعوبة توفير المياه بشكل كبير مع وجود معاناة واضحة بنقص المادة.

وحسب المصادر تضطر العديد من المطاعم والفنادق إلى تأمين المياه من السوق السوداء، الأمر الذي ينعكس سلباً على مرتادي المنشآت السياحية، مضيفاً: جعبة المياه في المؤسسة السورية للتجارة تقدر بـ١٦٥٠٠ ليرة، لكن تباع في السوق السوداء بحوالي ٢٥ ألفاً، ولاسيما أن المنشآت تضطر للحصول على كميات كبيرة.

وكشفت المصادر أنه من المقرر توقيع العقد بين اتحاد غرف السياحة ووزارة الصناعية «المؤسسة العامة للصناعات الغذائية» الأسبوع القادم، موضحاً أن احتياجات المنشآت السياحية من المياه المعدنية سنوياً تصل إلى ١٢ مليون جعبة مياه سنوياً خلال الصيف، وتنخفض هذه الكميات خلال الشتاء.

وعن واقع الغاز، أكد مصدر في اتحاد غرف السياحية وجود حلول تتم حالياً مع المعنيين في محافظة حلب لتأمين المادة، لكن لا يمكن أن ننكر وجود مشكلة في موضوع تأمين المادة في مختلف المحافظات نتيجة الحصار الاقتصادي الجائر المفروض على البلاد.

وأوضح المصدر أن رفع أسعار الكهرباء ينعكس بشكل مباشر على ارتفاع كلف التشغيل في المنشآت، مضيفاً: كي تحصل منشأة الإقامة (الفنادق) على خط معفى من التقنين فإنها تدفع مبالغ كبيرة تصل إلى ٢٣٠٠ ليرة للكيلو الواط الصناعي، ما يرتبط مستلزمات وتكاليف تشغيل إضافية، ما يؤثر في أسعار تشغيل المنشأة السياحية.

في السياق حثّ المصدر كل المنشآت السياحية بالعمل على تحويل آلية الدفع لديها عبر أجهزة الدفع الإلكتروني، مبيناً أنه تم تقديم أجهزة دفع بشكل مجاني لأصحاب المنشآت السياحي لتسهيل آلية الدفع الالكتروني ما يحفّف الأعباء، وبذلك يكون الدفع بموجب الفواتير، وحصول المنشآت على كامل حقوقها. علماً أن هناك قراراً بإلزام المنشآت السياحية من مستوى ٤ و٥ نجوم بوضع كل الترتيبات اللازمة لاستلام المبالغ المالية لقاء رسوم الإقامة بالفنادق بأجهزة الدفع الإلكتروني.

أمطار حلب مبشرة

حرصوني لـ«الوطن»: تميزنا بزراعة الخضر الباكورية

محمود الصالح

بين مدير زراعة حلب رضوان حرصوني أن واقع المحاصيل الشتوية جيد والهطلات المطرية الأخيرة وصلت حتى ٢٨٨ مم وكانت موزعة بشكل جيد حيث بلغت المساحة المزروعة بمحصول القمح ٩٥ ألف هكتار بين البعل والمروي على حين بلغت المساحة المزروعة بالنسبة للفول ٨٢٥٠ هكتاراً والشعير المروي نحو ٢٠٠٠ هكتار و١٨١ ألفاً للشعير البعل، إضافة إلى زراعة نحو ١٨ ألف هكتار من الحمص والعدس مؤكداً استثمار كل المساحات القابلة للزراعة ودعم المحاصيل البقولية لما له من إثر إيجابي بتطبيق الدورة الزراعية.

وأوضح مدير الزراعة بأن محافظة حلب تعتبر من المحافظات المتميزة زراعياً في إنتاج الخضر الباكورية تحت الأنفاق المنخفضة، لافتاً إلى أن المساحات المزروعة منها بلغت نحو ١٥٠٠ هكتار من جميع أصناف الخضر الصيفية وخاصة الخيار والكوسا.. علماً أن كمية البذار الموزعة من المؤسسة العامة لإكثار البذار ٦٣٥٠ طناً من البذار المعقم والمغربل.

كما تم توزيع الدفعة الأولى من الأسمدة كاملة إضافة إلى البدء بتوزيع الدفعة الثانية من بداية شهر شباط كاملة مع زيادة ١٠ بالمئة على جدول الاحتياج، وتم البدء بتوزيع مازوت الري اعتباراً من ١٥ من هذا الشهر علماً أن كمية المازوت الموزع لعمليات الخدمة لكافة المحاصيل الشتوية بلغت ٦ ملايين ليتر عن طريق البطاقة الذكية.

ومن الجدير ذكره أن تم دعم محصول البطاطا الذرة الصفراء لتغطية حاجة مربي الدواجن من هذا المحصول حيث بلغت المساحة المزروعة ٣٤٠٨٩ هكتاراً وقدرت الكميات المنتجة بـ٢٤٠ ألف طن على حين بلغت الكميات المسوقة لمؤسسة الأعلاف ٣٢٤٣ طناً منها ٩٥٤ طناً مجففة آلياً من خلال المجفف الذي تم افتتاحه هذا العام بمنطقة دير حافر بطاقة إنتاجية ٥٠ طناً بالساعة.

حيث حددت مؤسسة الأعلاف سعر استلام محصول الذرة الصفراء بـ٤٢٠٠ ليرة سورية حسب المعايير المحددة من قبلها فيما يخص الرطوبة والشوائب علما أن سعر السوق اليوم لا يتجاوز ٤٠٠٠ ليرة للكيلو الواحد.

الإناث والذكور متقاربان!!

على الورق نسبة البطالة ٢٨ بالمئة في طرطوس وعلى الواقع أكبر

طرطوس- ربا أحمد

فرص العمل معدمة بمحافظة طرطوس نتيجة لغياب منشآت اقتصادية كافية وغياب تام لمسابقات القطاع العام بينما يعد القطاع الخاص مكتفياً بشكل دائم من حجم العمالة التي لديه لتقف القروض حجر عثرة بدلاً من أن تسند جرة في هذا الوقت العصيب على حين لا تزال خطط الجهات المعنية بالمشروعات الصغيرة والمتوسّطة على ورق لم يترجم على أرض الواقع بجهة واحدة معنية بتطبيق البرنامج والتواصل مع جهات ممولة له، على حين لا يزال القطاع الزراعي يعاني صعوبة توافر مستلزمات الإنتاج وغلاءها كالسماد والبذار والمياه.

فأصبحت الرغبة بالسفر أحد الحلول الأولى التي يعمل عليها شباب وشابات المحافظة والدليل الهجرة اليومية غير الشرعية إلى قبرص والعراق ولبنان واللجوء بالمئات إلى ألمانيا لإيجاد عمل يكفيهم ويكفي عائلات تعتاش عن طريقهم في المحافظة.

ووفقاً لأرقام دائرة الإحصاء بطرطوس لعام ٢٠٢١ فإن المتعطلين من الذكور في المحافظة ٦٦٤١١ شاباً ومن الإناث ٧٠٦٥٠ شابة من حجم قوة عمل تبلغ ٤٩٣٨٢٠ مواطناً ليتبين أن النسبة تبلغ ٢٨ بالمئة، علماً أن عدد سكان المحافظة مليون و١٧١ ألف ليرة.

أرقام على الورق تعكس واقعاً مؤسفاً لشباب وشابات خريجين جامعيين توجهوا لمراكز عمل لم يجدوا فرصة وفقاً لرغباتهم أو شهاداتهم الجامعية أو حتى مؤهلاتهم البسيطة.

وفي لقاء لـ«الوطن» مع عدد من العاطلين أكد الشاب محمود أن فرص العمل قليلة جداً لأن محافظة طرطوس لا تمتلك عدداً كبيراً من المنشآت الاقتصادية التي تمتص عدداً كافياً من الراغبين بالعمل إضافة إلى غياب مسابقات القطاع العام التي باتت كالحلم في الآونة الأخيرة.

وأشارت المهندسة لبنى خريجة الهندسة التقنية مؤخراً أنها بانتظار منصة الفرز لتعمل كمدرسة رياضيات لكسب بعض المال لتلبية حاجاتها على أقل تقدير لأن والدها المتقاعد لا يملك سوى راتبه البسيط.

وبدوره علي أوضح أنه توقف عن الدراسة بالحقوق بسبب ظروف الحياة القاسية التي أجبرته على البحث عن عمل فهو ابن قرية ومعظم المداجن التي كان يعمل فيها بمنطقته أغلقت بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة، فكان أن توجه للمدينة ولم يجد عملاً أفضل من دليفري على دراجة نارية استدان ثمنها كي يعمل بأجرة لا تتجاوز ٤٠٠ ألف، ولكنه ما يزال يبحث عن فرصة عمل أفضل.

وبالمقابل الشابة إباء تجلس منذ عامين من دون عمل وتحاول البحث عن عمل خارج البلد عبر صديقتها التي توجهت إلى العراق للعمل لأنها يئست من إيجاد عمل يكفيها.

وهو حال إبراهيم خريج هندسة الاتصالات الذي يبحث منذ عام عن فرصة عمل في الإمارات ليؤمّن مستقبله وليتمكن من سحب أخيه فيما بعد وهو الذي حاول الحصول على قرض للبدء بمشروع صغير ولكن لم يستطع لأن عائلته تسكن في قرية ولا يوجد ما يكفله لضمان تسديده.

بينما لم تشكل الزراعة حلاً للشاب حيان الذي عجز بعد تأمين البذار والسماد عن كفاية أسرته بسبب أجور النقل وثمن العبوات وأحوال الطقس السيئة فكان أن لجأ لأحد أقاربه في لبنان لإيجاد فرصة عمل له ليكفي قوت أسرته.

الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة طرطوس الدكتور طلال سليمان أوضح أن معالجة البطالة يجب أن تشمل الطلب على قوة العمل وهي تشمل السياسة النقدية من خلال زيادة إجمالي العرض النقدي وخفض أسعار الفائدة ما يشجع البنوك والشركات على الإقراض والافتراض وزيادة المشاريع، كما يجب استهداف السياسة المالية للحكومة من خلال خفض الضرائب لمنح وفر مالي للشركات لإنفاقه وزيادة الطلب على المنتجات ومنح القدرة للشركات على الاستثمار والتوظيف.

وبخصوص جانب العرض من قوة العمل فيجب العمل على إحداث برامج تدريب مجانية إضافة إلى توزيع الوظائف أي اللامركزية في النشاط الاقتصادي وخاصة الصناعي ليتم توزيع الوظائف على عدة مواقع لتجنب تمركز الأنشطة في مكان واحد والمرونة في سوق العمل لسهولة التوظيف من دون إجراءات معقدة والعمل على البطالة الجغرافية من خلال منح إعفاءات ضريبية لتشجيع الشركات للعمل في المناطق الفقيرة والنائية إلى جانب تحديد الحد الأقصى لساعات العمل الأسبوعية ما يزيد حاجة الشركات لقوة عاملة وزيادة التوظيف وأخيراً إعداد إستراتيجية وطنية للتعليم وربطها بسوق العمل ما يسمح للخريجين الجدد بالحصول على الوظائف بسهولة.

مشاكل المربين غلاء الأسعار والأدوية البيطرية

علوي لـ«الوطن»: الحالة الصحية لقطعان الثروة الحيوانية جيدة

حماة- الوطن

أكد عدد من مربي الثروة الحيوانية بمنطقة الغاب لـ«الوطن»، أنهم يعانون من ارتفاع تكاليف التربية، التي تنهكهم إنهاكاً شديداً، وخصوصاً الأعلاف والوقود والأدوية البيطرية التي ترتفع أسعارها بشكل متنام في السوق السوداء واضطرارهم لشرائها بالسعر الذي يتحكم به التجار مع كل مطلع شمس بحسب تعبيرهم!

وأوضحوا أن الكميات التي تحددها مؤسسة الأعلاف بالدورة العلفية لا تكفي لقطعانهم، وهو ما يضطرهم لبيع العديد من الرؤوس كي يتمكنوا من تربية البقية، وبما يضمن لهم استمرارية العيش وإعالة أسرهم!

ولفتوا إلى أن الهيئة العامة لإدارة وتطوير الغاب ممثلة بمديرية الثروة الحيوانية، تولي قطعانهم اهتماماً كبيراً، بتنفيذها حملات تحصين ضد الأمراض التي من المحتمل أن تصيبها أو تفتك بها، وهي مجانية بشكل عام.

من جانبه، بيّن مدير الثروة الحيوانية بالهيئة مصطفى علوي لـ«الوطن» أن الحالة الصحية لقطعان الثروة الحيوانية جيدة، ولا توجد أي أمراض معدية أو سارية، حيث يتم تحصين الأبقار ضد مرض الحمى القلاعية مرتين بالعام، وضد مرض التهاب الجلد الكتيل (العقدي) مرة واحدة، ويتم تحصين البياكير ضد مرض البروسيلا مرة واحدة بالعمر، وضد مرض الجمرة العرضية حسب البؤرة.

كما يتم تحصين الأغنام والماعز ضد أمراض الانتروتوكسيميا والباستريلا، وجدري الأغنام والماعز والجمرة الخبيثة لكل القطيع، وتحصين الفطام والسخلات ضد مرض البروسيلا مرة واحدة بالعمر، وتحصين الدجاج القروي بلقاح كوماروف ضد مرض نيوكاسل.

وعن معاناة المربين في منطقة الغاب، ذكر الدكتور علوي أن المربين يعانون غلاء الأعلاف مقارنة مع سعر المنتج والجهد المبذول للحصول عليه، وغلاء الأدوية البيطرية المستخدمة بالعلاج، ورخص الحليب واللحم، وأغلب المربين يلقون بالصوف في موسم الجز بمكبات القمامة وعلى قارعة الطرقات.

وكمقترحات لتحسين واقع الثروة الحيوانية وتطويره يرى علوي من الضروري، زيادة كمية المقن العلفي للرأس الواحد وفتح دورات علفية باستمرار.

وتأمين الوقود اللازم من المازوت أو فحم الكوك للمربين بالسعر المدعوم جزئياً إن أمكن أو تأمينه بسعر التكلفة.

وزيادة المساحات المزروعة بالمحاصيل العلفية حسب الخطط الواردة من وزارة الزراعة والتشجيع عليه، وحث المربين على تأمين البدائل العلفية والاستفادة من بقايا المحاصيل وعدم حرقها وخاصة الأتبان ومنع تهريبها، وتشجيع الصناعة من المنتجات الحيوانية وخاصة الحليب نظراً لأهميته وسرعة فساده، وزيادة وحدات التصنيع الريفية القائمة على المنتجات الحيوانية، وفتح أسواق ومعارض لتصريف المنتجات الحيوانية.

أما عن أعداد الثروة الحيوانية بمنطقة الغاب فبيّن علوي أن الجولة الإحصائية الرابعة للعام ٢٠٢٢ سجلت أن عدد رؤوس الأبقار ٢٩٠٠٨ رؤوس، ومن الأغنام ٢٥٦٨٥٥ رأساً، ومن الماعز ٩٧٤٨٧ رأساً، ومن الجاموس ٦٠٤ رؤوس.

وأما في العام الحالي ٢٠٢٤ فتشير الأرقام إلى أن الثروة الحيوانية تشمل من رؤوس الأبقار ٢٨٧١٠ ومن الأغنام ٢٥٢٤٣٥ رأساً ومن الماعز ٨٧٠٨٧ رأساً ومن الجاموس ٦٤٠ رأساً.

وعن حملات التحصينات الوقائية للثروة الحيوانية التي نفذتها المديرية بالعام ٢٠٢٣، ذكر علوي أنه تم تحصين نحو ٥٦٠٥٠ رأساً من الأبقار ضد الحمى القلاعية وفي حملتين بفاصل ستة أشهر بين كل منهما، وضد حمى القلاعية للأغنام تم تحصين ١٥٣٣٠٠رأس، وضد جدري الأغنام والماعز تم تحصين ٢٩٠ ألف رأس، وضد الانتروتوكسيميا ٥٧٥٧٩٠ رأساً، وضد بروسيلا أبقار ٣٠٠٠ رأس، وبروسيلا أغنام ٥٧٧٧٥ رأساً، وضد التهاب الجلد الكتيل ٢٨٢٥٠ رأساً من الأبقار، وضد الجمرة الخبيثة ١٢٥ ألف رأس، وضد باستريلا أغنام ٢١١٦٥٠ رأساً، وضد النيوكاسل للدجاج القروي تم تحصين ٦٤٩ ألف طير، وضد طاعون المجترات الصغيرة ١٠٢٥٠٠رأس، كما تم تقديم ١٥٦٧٠ معالجة.

ولفت علوي إلى أن المديرية تجري تحاليل دموية للكشف عن الطفيليات الدموية واختبارات مصلية للكشف عن البروسيلا والتوكسوبلازما، وتقدم خدمات التلقيح الصناعي للأبقار والمعالجات التناسلية.